اح فبعض ب ليس ا وهو المطلوب وهذا بناء على انعكاس الخاصتين
من السالبة الجزئية او بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث فينتج
النتيجة المطلوبة وهذا انما ينتهض في الاولين والرابع والخامس والسابع
دون البواقي مثلا كل ج ب وبعض ا ليس ج فعكسنا الكبرى على
ذلك البناء كل فصار هكذا ج ب وبعض ج ليس ا فبعض ب ليس
ا وهو المطلوب ولما فرغ المص عن بيان الشرايط بحسب الكم و
الكيف اراد ان يبين الشرائط بحسب الجهة فقال واما بحسب الجهة
في المختلطات قياس مركب من الموجهات ففي الشكل الاول
يشترط فعلية الصغرى عند المتاخرين بناء على مذهب الشيخ في
حقيقة القضية لما قد سلف في اشتراط الايجاب من حديث عدم
الاندراج لان الكبرى قد حكم فيها بالاكبر على ما صدق عليه الاوسط
بالفعل فلو كانت الصغرى ممكنة كان الاصغر مما يصدق عليه الاوسط
بالامكان ومن الجائز ان لا يخرج الى الفعل فلا يندرج في الاوسط
حتى يلزم النتيجة واما على راي الفارابي فلا حاجة الى هذا الشرط للاندراج البين
لان الكبرى حاكمة على ذاته على ما هو اوسط بالامكان وذهب هو
والامام الى انتاج الممكنة الصغرى ضرورية مع الكبرى الضرورية
وممكنة عامة مع غيرها من البسائط عند الشيخ ولشيء منها عند الامام
الدائمة ويقول بانتاجها دائمة وممكنة خاصة مع المركبات لانها اي
الصغرى ممكنة مع الكبرى لان الممكن ممكن على كل حال فاذا امكن وقوعها
معها فلا يلزم من فرض الوقوع اي وقوع الصغرى محال واذا فرضت
فعليتها يلزم الضرورية اذا كانت الكبرى كذلك والممكنة اذا كانت ممكنة

والدائمة

والدائمة والمطلقة اذا كانت غيرهما من البسائط والمركبة اذا كانت
مركبة وهذه النتائج ليست محالة للزومها من فرض الممكن بالفعل
وامكان الضرورة مستلزم لفعليتها وكذا امكان الامكان والاتفاق الدائم
والانقلاب وامكان الفعلية مستلزم لفعلية امكانها والمركبة لما كانت
قضيتين استلزم امكانها امكان قضيتين فيلزم فعلية امكانهما
فيلزم فعلية النتيجة الضرورية مع الضرورية والممكنة مع الممكنة و
البسائط الاخر والممكنة الخاصة مع المركبات الاخر لكن قال الامام لما
امكن دوام النتيجة على تقدير ممكن لزم الدوام بالفعل لان التقديرات
لا تجعل غير الدائم دائما ولعله مبني على عدم انفكاك الدوام عن الضرورة
في الكليات والا فلا يخفى ما فيه واجيب تارة بانه لا يلزم ثبوت امكان
الشيء مع امكان ثبوته معه فلا نسلم امكان وقوعها مع الكبرى الاترى
من الجائز ان يكون وقوع الصغرى رافعا لصدق الكبرى وفيه ما فيه
فان الامكان كيفية ثبوت المحمول للموضوع وفعلية الامكان يستلزم
الامكان الفعلية في الجملة نعم ازلية الامكان لا يستلزم امكان الازلية
وبينهما بون بعيد فتدبر كذا في الحاشية ولا يخفى ما فيه من الاختلال
فان المجيب ما منع امكان وقوعها بالفعل بل انما منع امكان وقوعها مع
الكبرى وليس فعلية الامكان مع شيء مستلزم لامكان الفعلية معه فان
فعلية امكان الوجود مع العدم لا يستلزم امكان فعليته معه ويجوز ان
يكون فعلية الصغرى مستحيل الاجتماع مع الكبرى الا ترى ان فعلية كل
حمار مركوب زيد رافعة بقولنا لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة
قال شارح المطالع اولا ان الكبرى صادقة في نفس الامر وفرض فعلية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)